

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٤٩

الجمعة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
تومو مونيتي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

بندا جدول الأعمال ٢٩ و ١٢٣ (تابع)

تقرير مجلس الأمن

تقرير مجلس الأمن (A/68/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة

السيد مزكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر
الرئيس على مبادرته، التي تهدف إلى استعادة الزخم المطلوب
لإصلاح مجلس الأمن. ونرحب بقراره إنشاء فريق استشاري
معني بإصلاح مجلس الأمن، ونعرب عن أملنا في أن توفر تلك
الهيئة توجيهها مفيدا فيما يخص الطريق إلى الأمام. كما نأمل في
أن تجعل قيادته الشخصية عملية الإصلاح تمضي قدما. وأود
أيضا أن أشكر السفير زاهر تانين، رئيس المفاوضات الحكومية

إن الأمم المتحدة منصة فريدة من نوعها لتبادل المعلومات،
والنهوض بجدول أعمالنا المشترك وتوفير استجابة منسقة
لمواجهة التحديات العالمية. كما يجب على الأمم المتحدة أن
ترقى إلى مستوى متطلبات القرن الحادي والعشرين. وقد
أبدت في العديد من المجالات القدرة على التطور لتواكب
متطلبات ووقائع هذا العصر الجديد. لكن مجلس الأمن، الذي
يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين،
لم يتغير إلا قليلا خلال العقود الماضية. وبالتالي، تكتسي مسألة
إصلاح المجلس أهمية حاسمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1355532 (A)



السيدة بولانيوس بيرث (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة. وسوف أتناول باقتضاب كلا البندين المطروحين على جدول أعمالنا: تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/68/2، ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

إننا نخطط علما بتقرير مجلس الأمن الذي يغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، ونشكر ممثل الصين على عرضه له. ونعتقد أنه سيكون من غير المناسب أن نقدم المزيد من التعليقات بخصوص هذه المسألة، لأننا كنا أعضاء في المجلس خلال تلك الفترة، وتولينا في الواقع الرئاسة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وسوف أقصر على ما أشرنا إليه في كل عام، والمتمثل في رغبتنا في أن يقدم التقرير المزيد من التحليل فيما يخص مضمونه الوقائي.

فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، أود أن أقول إننا قد أحطنا علما بالرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر التي وجهها رئيس الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء، والتي أشار فيها إلى قراره المتعلق بإعادة تعيين السفير زاهر تانين رئيسا للجمعية التفاوضية، على النحو المشار إليه في القرار ٥٦١/٦٧، وكذلك قراره إنشاء فريق استشاري يتألف من ستة ممثلين دائمين. وينبغي التأكيد على أن نتائج مفاوضاتنا بيد الدول الأعضاء في الجمعية العامة حصرًا.

بعد حالة الجمود التي شابت عملية إصلاح مجلس الأمن المرغوب فيه منذ فترة طويلة، فإننا واثقون من أننا سنكون قادرين الآن على إعطاء دفعة جديدة لمفاوضات من شأنها أن تجعل تلك الهيئة، التي أنشئت في منتصف القرن العشرين لصون السلم والأمن الدوليين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تتكيف مع ظروف القرن الحادي والعشرين.

للأسف، استمرت المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن بشكل متقطع لما يناهز ٢٠ عاما، من دون تحقيق نتائج ملموسة. ودعا قادتنا خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى إجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن من أجل جعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية على نطاق أوسع، وبالتالي تعزيز فعاليته وشرعية قراراته. لقد حان الوقت لتقديم مقترحات ملموسة وتوليد الزخم والشروع في مفاوضات حقيقية تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف.

تود لاتفيا التعبير مجددا عن موقفها الذي مفاده أن توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، هو أمر ضروري لضمان الطابع التمثيلي للمجلس والتوزيع الجغرافي العادل للمقاعد الدائمة وغير الدائمة على نحو يعكس الوقائع السياسية الحالية. ونظرا لتوسيع عضوية مجموعة دول أوروبا الشرقية بشكل كبير خلال العقود الماضية، نعتقد بقوة أنه ينبغي لأي توسيع للمجلس أن يشمل منح مقعد واحد جديد غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

ومع ذلك، فإننا نرى أنه من أجل دفع عجلة الإصلاح، يجب علينا أن نذهب إلى أبعد من مجرد تكرار مواقفنا. كما ينبغي أن يصب عمل الفريق الاستشاري المعني بإصلاح مجلس الأمن في مناقشات أكثر تفصيلا وفي مرحلة المفاوضات. في هذه المرحلة، سيكون من الضروري النظر في معايير التوصل إلى اتفاق محتمل. على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بحجم عضوية المجلس، ما هو الحد العددي الأقصى الذي سيكون مقبولا بالنسبة لتلك البلدان التي تؤيد توسيعا محدودا للعضوية؟ وما هو الحد العددي الأدنى الذي ستقبله تلك البلدان التي تؤيد قدرا أكبر من توسيع العضوية؟.

من الضروري التوصل إلى اتفاق بشأن عناصر الإصلاح التي تحظى بأوسع تأييد ممكن من جانب الدول الأعضاء. من جانبنا، فإننا مستعدون للإسهام بشكل بناء في تلك المهمة.

في صون السلم والأمن الدوليين، بهدف منع تدخله في ولايات الأجهزة الرئيسية الأخرى.

غير أن المشكلة التي ندرکها أن الحد الفاصل بين حفظ السلام وبناء السلام ليس واضحاً. وعليه، سيكون من المناسب أن نعيد تحديد أدوار مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة كي نحدد كيفية توزيع المهام المتعلقة بتعزيز تنمية البلدان الخارجة من حالات الصراع. وسيكون ذلك جزءاً من الافتراض العام القائل أن التنمية المستدامة هي أفضل سبيل لمنع نشوب الصراعات. وفي السياق نفسه، ينبغي التفكير في مزيد من الاتساق بين عمل مجلس الأمن بعد إصلاحه والمندى الذي سيتولى في المستقبل بعد إصلاحه المسؤولية عن تنسيق العمل الذي تضطلع به في الوقت الحاضر مجموعة الـ ٢٠ في المجال الاقتصادي والمالي.

وعلى أية حال، فإننا نرى أن إصلاح حوكمة منظومة الأمم المتحدة أمر لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك، وأن التصدي لمسألة إصلاح مجلس الأمن يشكل النقطة المحورية للشروع في تلك المهمة.

السيد أنغليوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفد بلدي أن يشارك المتكلمين الآخرين توجيه الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للرئاسة الصينية لمجلس الأمن على عرضها التقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة (A/68/2)، ولبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، لإعدادها مشروع التقرير المقدم. ونحن مدركون للصعوبات التي ينطوي عليها إعداد تقرير مقتضب يتضمن ما هو أكثر من مجرد سرد لأنشطة المجلس. ونثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس فيما يتعلق بصياغة مشروع تقرير سنوي يفني بتوقعات الدول الأعضاء.

إننا نفهم جميعاً طابع وعمق المواضيع التي تفرق بيننا، والتي تدور بلا شك حول الخط الفاصل بين أولئك الذين يؤيدون توسيع فئتي عضوية المجلس، وأولئك الذين يدافعون عن حصر التوسيع في فئة الأعضاء المنتخبين.

وإلى جانب ذلك الجدل، هناك بالتأكيد اختلافات إضافية في وجهات النظر فيما يتعلق بعدد الأعضاء الجدد الذين يمكن اقتراحهم وتوزيعهم بين مختلف المجموعات الإقليمية، فضلاً عن تحديد حقوقهم والتزاماتهم، بما في ذلك المسألة الواضحة المتعلقة بإمكانية توسيع نطاق حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس لكي يشمل الأعضاء الدائمين الجدد في نهاية المطاف.

ونود في ذلك الصدد، أن نكرر التأكيد على موقفنا المتمثل في تأييد زيادة عدد الأعضاء في كلتا فئتي العضوية. ونرى أن هذه الزيادة يمكن أن تصل إلى خمسة أعضاء دائمين وخمسة أعضاء إضافيين منتخبين. وعليه سيكون لدينا مجلس يتألف من ١٠ أعضاء دائمين و ١٥ عضواً منتخباً. ولن نصر على أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بجميع الصلاحيات الممنوحة للأعضاء الدائمين الحاليين، على الرغم من أننا لا نعارض ذلك. ولن نصر في الوقت نفسه على أن يتخلى الأعضاء الدائمون الخمسة الحاليون عن الامتيازات الممنوحة لهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وعليه، فإننا ننظر إلى توسيع المجلس على أنه عملية رهنا بإجراء تعديلات وتكييف جديدين في فترة زمنية معقولة لكي يتمكن من مواصلة إجراء تغييرات في حوكمة منظومة الأمم المتحدة. وفي السياق نفسه، نرى أنه سيكون من المناسب إعادة النظر في الولاية المحدودة التي يعهدها الميثاق إلى مجلس الأمن بهدف توسيع نطاقها. ونفهم أن هذه الفكرة قد تبدو غريبة على البعض لأنها تثير مسألة الدور المحوري للمجلس

أن يسهم في تحسين طابعه التمثيلي، في حين يتعين أن يسهم تحسين أساليب عمله في تحقيق الكفاءة والشفافية المطلوبتين. ونرحب بالرسالة الموجهة من رئيس الجمعية العامة، المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر التي أعلن فيها عن تعيين السفير تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونود أن نتعهد مرة أخرى بدعم الجهود التي يبذلها في توجيه عملية الإصلاح.

السيد تشييانوفيش (الجلب الأسود) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفد بلدي أن يشكر الممثل الدائم للصين على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2) ووفد الولايات المتحدة على إعداد هذه الوثيقة. بيد أنني سأقتصر في بياني على البند ١٢٣ من جدول الأعمال "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة"

وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على مشاركته وجهوده المبذولة في وقت سابق بهدف النهوض بعملية إصلاح مجلس الأمن أثناء الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أهني الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية.

إن إصلاح مجلس الأمن إنما هو عملية مستمرة وينبغي ألا تكون محدودة زمانا أو أن تتأخر دون داع لذلك. غير أننا نجد أنفسنا نراوح في المكان ذاته، المرة تلو الأخرى بعد سنوات عديدة من المداولات المستفيضة التي تنطوي على أشكال مختلفة. ومن المفيد والعملي جدا بالنسبة لنا جميعا أننا فهمنا على نحو تفصيلي جميع المقترحات الخمسة المقدمة. وأود أن أقول في الواقع أنه ليس ثمة جديد غير معلوم لنا فيما يتعلق بأي من تلك المقترحات. بل على العكس من ذلك، فقد أصبحنا على علم بأدق تفاصيل خصائص تلك المقترحات.

تقدّر بلغاريا الجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة من أجل تنشيط عملية إصلاح مجلس الأمن. ونرى في ذلك الصدد، أن من شأن تعيين الفريق الاستشاري أن يولد زخما جديدا من أجل المضي قدما نحو تحقيق الهدف المتفق عليه والمتمثل في الإصلاح الشامل للمجلس. وإذا أخذ في الاعتبار الغرض المعلن للفريق الاستشاري - وهو توفير أساس لبدء المفاوضات الحكومية الدولية - فإننا نرى أنه سيبحث الأفكار المطروحة في المفاوضات حتى الآن، بما في ذلك الأفكار ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبلدان مجموعة أوروبا الشرقية.

ونؤيد استمرار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، بهدف التوصل إلى مجلس أكثر تمثيلا وكفاءة وشرعية وشفافية على نطاق أوسع، على نحو يتسق والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

ونشاطر الرأي القائل بأن إصلاح مجلس الأمن قد طال انتظاره كثيرا، وأن الإبقاء على الوضع القائم لا ينبغي أن يكون خيارا. ونحن على اقتناع عميق بأنه ينبغي أن ترمي الإصلاحات إلى تحويل مجلس الأمن إلى جهاز أكثر تمثيلا وفعالية. ومن الضروري أن يعكس تشكيله وحجمه وأساليب عمله حقائق اليوم كي يحافظ على أهميته. وقد أعلنت بلغاريا بالفعل تأييدها لزيادة عدد أعضاء المجلس في كلتا فئتيه. ويأخذ موقفنا في الاعتبار قدرات واستعداد بلدان بعينها للإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، ترى بلغاريا أن زيادة توسيع المجلس ينبغي أن تشمل تمثيلا كافيا ومتناسبا للمجموعات الإقليمية الحالية.

وما تزال بلغاريا متمسكة بموقفها بشأن ضرورة تخصيص ما لا يقل عن مقعد إضافي غير دائم في مجلس الأمن لمجموعة أوروبا الشرقية في إطار توسيع المجلس، بالنظر إلى أن حجم هذه المجموعة قد زاد بأكثر من الضعف خلال العقدين الماضيين. ونحن مقتنعون بأن توسيع عضوية المجلس ينبغي

الدول الأعضاء، جنبا إلى جنب مع السفير تانين، لإيجاد نهج جديد، ومبتكر من أجل الانخراط بطريقة بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج بشكل أكبر، من شأنها أن تقربنا من الإصلاح المنشود مع أوسع قبول ممكن فيما يتعلق بجميع الجوانب الخمسة للإصلاح. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون مفيدا، السعي لإرساء أرضية مشتركة لإيجاد حلول وسط ممكنة، وقواسم مشتركة يمكن مواصلة البناء عليها. في هذا الصدد، يمكن أن تكون لبنة ذلك البناء الموقف الأفريقي المشترك، والظلم التاريخي الذي وقع على تلك القارة. تؤكد دولة الجبل الأسود في ذلك السياق، وبما يتماشى مع مصالحنا، والموقف والدعم القائمين على المبادئ، الحاجة إلى زيادة تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية، في فئة العضوية غير الدائمة في مجلس أمن موسع، على نحو يعكس الواقع الجديد المتمثل في زيادة عضوية المجموعة بأكثر من الضعف.

يتعين علينا باستمرار تذكير أنفسنا بأن التفاوض هو عملية أخذ وعطاء ونحن بحاجة إلى إظهار درجة عالية من المرونة والبراغماتية من أجل إحداث جو من الثقة وحسن النية، يتيح لنا اتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه تحقيق هدفنا النهائي. مع عدم إغفال الصورة الكبيرة لمجمل الإصلاح، لا يمكننا مجرد التركيز كدول منفردة أو مجموعات من الدول، على مصالحنا وتطلعاتنا الذاتية، ويجب أن نأخذ في الاعتبار مصالح الآخرين إذا كنا نريد تحقيق إنجاز حقا. وتمشيا مع موقفنا، من الأهمية بمكان أن نظل واقعيين، ومدركين واقع أن بعض المقترحات القائمة، إذا لم تكن بشكل منفرد فكجزء من حزمة أوسع، هي قطعا غير عملية ويمكن أن تأتي بنتائج عكسية، فيما يخص عمل مجلس الأمن.

لا ينبغي لنا أن نتوهم أن التوصل إلى حل متكامل بشأن إصلاح مجلس الأمن، سيكون صعبا للغاية، بل وحتى مهمة شاقة. وأعتقد أن لكل دولة عضو مصلحة، وترغب في أن

ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بعملية إصلاح المجلس التي تتسم بكل هذا القدر من التعقيد. ولكن علينا أن ندرك أنه سيأتي وقت يتعين فيه أن نتساءل عن جدوى مواصلة المداولات على هذا النحو من البطء. والسبب أننا ما نزال نصف مفاوضاتنا بأنها عملية مفاوضات حكومية دولية، في حين أننا لم نشارك في أي مفاوضات موضوعية حقيقية بعد، وأن الذي ما نزال نفعله حتى الآن ليس سوى تكرار الشيء نفسه، أو إحداث تعديل طفيف على خطابنا، الأمر الذي أوصلنا إلى الوضع الحالي الذي يتعين علينا الاعتراف فيه بأننا لم نخطُ قيد أنملة تقريبا نحو المفاوضات الموضوعية.

عليه - وفي سياق إنشاء الفريق الاستشاري - يعرب الجبل الأسود عن تأييده وترحيبه بجميع المقترحات والمبادرات ذات المنحى العملي والهادفة إلى بدء مفاوضات حقيقية. وإن ما نحتاج إليه في ذلك الصدد، يتمثل في اتباع نهج شامل للجميع ويتسم بالشفافية والتوازن: نهج يأخذ في الاعتبار بمصالح وتطلعات عموم الأعضاء إلى أقصى حد ممكن - وليس مصالح المجموعات الرئيسية فحسب، ما دام هناك عدد كبير من البلدان، مثل بلدي، ليست أعضاء في أي مجموعة بعينها - بغية توفير الظروف والبيئة المواتية لبدء المفاوضات الحقيقية التي طال انتظارها وتوقعها.

علاوة على ذلك، يتعين علينا أن نتابع بعناية الأطر والولايات القائمة التي تم تحديدها بشكل واضح. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نتوقع اتخاذ خطوات إيجابية والتعويل على التعاون والمشاركة المثمرتين اللذين ثمة حاجة إليهما من أجل المضي قدما، بدلا من التسبب في المزيد من الانقسام والانقسام، اللذين يشكلان بحكم طبيعتهما، عبئا ثقيلا على العملية.

من الواضح والعاجل والمهم، من أجل مجلس الأمن، ألا نستمر في العمل على النحو المعتاد. والأمر متروك لنا نحن

للقانون الدولي، المتمثل في المساواة في السيادة بين الدول، بشكل أكثر وضوحاً في صميم بنية الأمن الدولي. وسيشكل ذلك في الواقع، طريقاً لإرساء حوكمة عالمية أكثر ديمقراطية. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون التمثيل العادل غاية في حد ذاته. وينبغي أن يشمل الإصلاح المجدي أيضاً إجراء إصلاح لأساليب عمل ومبادئ عملية صنع القرار في مجلس الأمن.

إن جورجيا من بين البلدان التي تضررت مباشرة وبشكل مؤلم جراء فشل كل جهود بعض أعضاء مجلس الأمن الرامية إلى إيجاد حل بناء من خلال المجلس في مواجهة القصور النبوي الذي سمح لطرف واحد في الصراع بإعاقة اتخاذ المجلس أية إجراءات حقيقية. وقد سمحت أوجه القصور تلك بسيناريو متناقض، تم خلاله، بدلاً من زيادة الوجود الأمني في أعقاب حرب شاملة، إنهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، والتسبب في فراغ في الوجود الأمني الدولي. وأثار ذلك في رأينا، بعض التساؤلات الخطيرة فيما يتعلق بملاءمة استخدام حق النقض فيما يخص ولايات بعثات حفظ السلام. في الختام، أود الإعراب عن تأييدنا القوي لرئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بتعهد تنشيط العمل بشأن إصلاح مجلس الأمن بوصفه العنصر الأهم فيما يخص إصلاح الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نود أيضاً أن نثني على عمل رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير تانين. وجورجيا من جانبها، تقف على أهبة الاستعداد للإسهام في هذه العملية.

السيد روتشيك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالثناء على تفاني رئيس الجمعية العامة السفير جون آش والتزامه، فيما يتعلق بالمضي قدماً بمسألة إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أهنئ السفير زاهر تانين على إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية. وأعتقد أيضاً أن هذا هو الوقت والمكان المناسبان للإشادة بعمل وتقرير (A/68/2) الرئيس الحالي لمجلس الأمن وشكر السفير ليو جياني على بيانه.

يجري إصلاح مجلس الأمن على نحو يسمح له بأن يكون أكثر شفافية وتمثيلاً وأكثر ملاءمة لمواجهة التحديات الأمنية القائمة بكثرة في عالم اليوم. فلنتخلص من الممارسات والأساليب القديمة التي ثبت أنها غير كافية وغير فعالة. ولا يمكننا الفوز من خلال استغلال نقاط ضعف بعضنا البعض. بل علينا بدلاً من ذلك، أن نكون ابتكاريين ونستكشف نقاط قوتنا وميزتنا والجمع بينها، لأن إصلاح مجلس الأمن وتعزيزه، يشكّلان قبل كل شيء هدفنا المشترك وضرورة ملحة. من هذا المنطلق، تؤكد دولة الجبل الأسود إرادتها السياسية الصلبة، واستعدادها الحاسم للإسهام نحو الشروع في إجراء مفاوضات حقيقية، واتخاذ إجراءات ملموسة لهذا الغرض.

السيد مخروبشفلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بينما نتفق جميعاً بخصوص الحاجة إلى الإصلاح، أظهرت السنوات التي مرت منذ عام ٢٠٠٥ صعوبة تحقيق تقارب في مواقف الدول الأعضاء للتغلب على أوجه القصور الهيكلية في مجلس الأمن تجاه التهديدات والتحديات العالمية الناشئة. والمناقشات المطولة بشأن إصلاح مجلس الأمن، بحاجة ماسة لأن تتحقق في شكل إجراءات. ونحن بحاجة إلى تسريع بحثنا عن حزمة الإصلاح، حيث أن المزيد من التأخير سيظل يعرض مجلس الأمن لخطر أن يصبح غير مؤهل أو أن يتأخر كثيراً في الاستجابة للتحديات والتهديدات العالمية القائمة أو الناشئة التي تهدد السلام.

إن جورجيا ترى أنه ليس بوسع مجلس الأمن تعزيز شرعيته وسلطته السياسيتين، إلا من خلال تجسيد الوقائع الجغرافية السياسية الراهنة. وبالتالي، فإننا نؤيد تطلعات بلدان مجموعة الأربعة، فضلاً عن شمول البلدان النامية، لتكون ممثلة في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، في مجلس الأمن بعد إصلاحه. كما نشجع إشراك الدول الصغيرة في عملية صنع القرار. ونعتقد أنه ينبغي أن ينعكس المبدأ الأساسي

بالسعي لإيجاد حل يمكن أن يحظى بأوسع ما يمكن من توافق الآراء. وبغية الإسراع بالنقاش، أود مجرد أن أذكر بإيجاز خلاصة موقف سلوفاكيا المعروف جيدا بالفعل. لن أذكر سوى بضع مسائل رئيسية، وسأقدم من ثم بعض الاقتراحات التي تتعلق بكيفية المضي قدما.

أولا، نحن نؤمن بضرورة أن يتكيف المجلس مع الوقائع الجغرافية والسياسية في القرن الحادي والعشرين. وينبغي للدول القدرة على تحمل المسؤولية العالمية عن صون السلم والأمن الدوليين أن تصبح مؤهلة لشغل مقاعد كأعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن. ولكن العضوية ليست مزية - فهي أكثر منها بكثير إذ تتعلق بالمسؤولية والالتزامات والواجبات التي يرغب الأعضاء المحتملون في القيام بها، ويكونون على استعداد لها. وإذا أردنا أن نخطو خطوة إلى الأمام، ينبغي ألا نركز على الأرقام فحسب. ينبغي أن نستمع إلى المناقشات الجوهرية من المتنافسين بشأن كيفية رؤيتهم لعملهم ولدورهم في المجلس مستقبلا، وكيفية تحسينهم لأعماله عندما ينضمون إليه بعدما كانوا ينتقدونها عندما كانوا خارجه.

ثانيا، يجب على التوزيع الجغرافي العادل للمقاعد داخل الفئة غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن يأتي انعكاسا لجميع المجموعات الإقليمية وتقبلا لها - بما في ذلك مجموعة دول أوروبا الشرقية - بطريقة متساوية ومتناسبة.

ثالثا، إن الهدف المثالي يكمن في تحقيق تمثيل أفضل، إلى جانب كفاءة أكبر. لذلك، يجب على التوسيع ألا يمس بقدرة مجلس الأمن على العمل حسب التعريف الوارد في الميثاق. فنحن بحاجة إلى مجلس أمن فعال لا يتردد في اتخاذ القرارات الصعبة - مجلس يكفل اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة عند الحاجة. ونعتقد أنه بغية كفالة ذلك، ينبغي توسيع عضوية المجلس على نحو معتدل ومتوازن.

مما لا شك فيه، بأن عمل مجلس الأمن ومسؤولياته هائلة، ويبدو أن عبء عمله والطلب عليه، آخذان في الازدياد. ولا شك لدينا جميعا في بذل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، أقصى الجهود، واستخدامهم للطاقت البشرية والقدرات العقلية من أجل التصدي لتلك التحديات المعقدة.

إن الأمم المتحدة منظمة فريدة من نوعها. وتكمن قيمتها الحقيقية في عالميتها وفي شمولها لجميع الدول. وسنحتفل في غضون عامين بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها.

وهناك ثلاثة أجيال من السياسيين والدبلوماسيين أسهمت في خلق عالم أفضل وأكثر استقرارا، وأمنا، وديمقراطية، واستدامة. إن العالم تغير. فثمة مسائل جرى حلها، وبعض المسائل ما زالت قائمة، وظهرت مسائل أخرى جديدة. وبغية التصدي لهذه التحديات الجديدة، يتعين على الأمم المتحدة أن تنظر في مرآة القرن الحادي والعشرين، وأن تفكر من مختلف الزوايا، والنقاط، والمسافات. علينا أن ننظر في المرآة عند الفجر وفي منتصف الليل.

وينبغي لسوريا أن تكون بمثابة المرآة المكسورة التي تقدم صورة مشوهة ومنكسرة عن الواقع. فعامان من عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار جاد هما دليل ينذر بالخطر إزاء الحاجة الملحة إلى التغلب على اختلافاتنا، ووضع خلافاتنا جانبا، والبحث عن القرارات الابتكارية والإبداعية. لا يوجد حل سريع، ولكن بعد ٢٠ عاما من المداولات، حان الوقت لتحمل المسؤولية التي أناطنا بها مواطنونا. وآن الأوان لوضع مقترحات ملموسة ومفيدة وإحراز النتائج.

وتلتزم سلوفاكيا التزاما تاما بالعمل مع جميع الشركاء على مواصلة المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بتحديث عمل مجلس الأمن وأساليب عمله، وتكوينه، واتصالاته، وفعاليته. وسوف نعمل معا ونجري مداولات بحسن نية، وباحترام متبادل، وبطريقة منفتحة وشاملة وشفافة. ونحن ملزمون

أرجو أن تسمحوا لي بالإعراب عن تقديري للسفير جون آش، رئيس الجمعية العامة، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر السفير ليو جياي، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، على تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2) بالنيابة عن مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، أهنيئته صادقة السفير تانين على إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

منذ نشأة الأمم المتحدة، أخذت مهام الأمم المتحدة وواجباتها تتطور وتتوسع على نطاق كبير. لذلك، من الضروري للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تتكيف أو أن يجري إصلاحها بغية الاعتماد عليها في الوفاء بالمتطلبات الحقيقية للشؤون الدولية خلال المرحلة الراهنة في العالم.

لقد ذكرت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) أنه من الضروري في الحقبة الجديدة إصلاح مجلس الأمن لفائدة الدول الأعضاء ككل. ومنذ ذلك الحين، واصل العديد من رؤساء الدول والحكومات التعبير عن آرائهم في المناقشات العامة للجمعية العامة، وتأكيد الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. علاوة على ذلك، نظرت الجمعية العامة أيضاً في إصلاح مجلس الأمن من خلال عملية المفاوضات الدولية، على الرغم من أنه كانت هناك آراء مختلفة بشأن الإصلاح في السنوات الأخيرة. وعملية الإصلاح جارية، ونحن واثقون من أنه سيتم التوصل إلى اتفاق في العام المقبل من خلال المفاوضات.

وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أنه، بغية جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً، وديمقراطية، وفعالية، وشفافية، وإمكانية للوصول إليه، وشرعية، فإن المجلس يحتاج إلى إصلاح بطريقة مناسبة. ومع ذلك، ينبغي إجراء الإصلاح على أساس المقترحات التي تقدمها الدول الأعضاء وعملية

رابعا، لا تحيد سلوفاكيا أن يشمل حق النقض الأعضاء الدائمين الجدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء النظر الواجب في نطاق حق النقض وطريقة تطبيقه. وأود أن أذكر بالمقترحات ذات الصلة التي تم التقدم بها داخل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في الفترة التي سبقت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وبعد قولي هذا، حان الوقت للابتعاد ببساطة عن تكرار مواقفنا، والبدء بإجراء مفاوضات ملموسة على أساس المقترحات التي حصلت حتى الآن على أوسع دعم. ونحن نرى أن المقترحات التي تقدمت بها مجموعة الأربعة ومجموعة L.69 تغطي بهذا الدعم. ولكن الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تكمل عملنا بالنجاح هي المسماة بالحل الوسط. فلننظر مرة أخرى في بعض الحلول المؤقتة والمرحلية، مثل عضوية شبه دائمة ذات معايير وقواعد محددة، أو فلنول الاهتمام المناسب للمبادرات الجديدة، مثل مدونة قواعد السلوك للحد الطوعي من استخدام حق النقض. ولعل هناك بعض الأفكار الأخرى التي ستطرح علينا. فمن أجل رؤية الغابة، ينبغي أن نبتعد عن الأشجار خطوة أو خطوتين إلى الوراء.

وبغية التوصل إلى اتفاق عاجل وجاد في ضوء الأفكار المذكورة أعلاه، فإن موقفنا ليس منحوتاً على صخر. وأود أن أؤكد للرئيس ولجميع الشركاء أن سلوفاكيا منفتحة على جميع المقترحات البناءة، وهي تنظر فيها بأقصى درجة من المرونة والانفتاح، من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إحراز نتائج ملموسة، تتيح لنا في نهاية المطاف تكييف مجلس الأمن مع وقائع القرن الحادي والعشرين واحتياجاته.

السيد خيتشاديث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر العربية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/68/PV.46).

بلدي يرحب ترحيبا حاراً بمبادرة والتزام رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، السفير جون آش، بتشكيل فريق استشاري لتقديم المشورة له وتوفير الإسهامات لبدء عملية المحادثات التي تستند إلى نص والمضي قدماً بها في المفاوضات الحكومية الدولية.

وبينما من الواضح أن إصلاح مجلس الأمن يمكن اعتباره عملاً في طور الإنجاز، فإن ذلك لا يعني أن المفاوضات الحكومية الدولية ينبغي أن تكون عملية لا تنتهي أبداً. لذا فإن وفد بلدي يعتقد بقوة أن الوقت قد حان للانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

وأخيراً، نرحب أيضاً بإعادة تعيين السفير زاهر تانين رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية. وأتمنى له التوفيق والنجاح في قيادة هذه العملية الحاسمة.

السيدة ريفيرا سانثيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لمبادرة الرئيس آش بعقد هذه الجلسة للجمعية العامة لاستعراض مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة، فضلاً عن المسألة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

كما نرحب بإعادة تعيين السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن مقتنعون بأنه، نظراً لمهاراته الدبلوماسية وخبرته الطويلة وذاكرته التاريخية فيما يتعلق بهذه المسألة، يتمتع بمركز متميز يمكنه من مواصلة قيادة المفاوضات، التي تتسم بالتعقيد الشديد، ولكنها بلا شك عاجلة على نحو متزايد في ضوء الواقع الدولي، الذي تبرز فيه على نحو متزايد ضرورة وجود توافق دولي جديد في الآراء فيما يتعلق بالسلام والأمن.

المفاوضات الحكومية الدولية، الأمر الذي سوف يحقق المنفعة المتبادلة لجميع الدول الأعضاء.

وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دائماً إصلاح مجلس الأمن، وتؤيد اقتراح رئيس الجمعية العامة إجراء مزيد من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أثناء انعقاد الدورة الثامنة والستين، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريق استشاري. ومع ذلك، ندرك أن الفريق الاستشاري ليس لديه دور تفاوضي؛ لذلك، فهو لا يهدف سوى إلى تقديم المشورة الشخصية في إجراء المفاوضات الحكومية الدولية.

وفي الختام، يود وفدي التأكيد للرئيس على أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ستواصل دعم عمله باتجاه إصلاح مجلس الأمن، ونحن نكرر القول إن الإصلاح ينبغي أن يجري ضمن عملية المفاوضات الحكومية الدولية، التي سوف تلخص المقترحات والأفكار المناسبة التي يقدمها المجتمع الدولي بأسره لإصلاح المجلس. ووفد بلدي على ثقة بأنه، مع حكمة الرئيس وخبرته، سوف تتوصل جميع الأطراف المعنية إلى اتفاق على إصلاح مجلس الأمن، وبأنه سوف يتكامل هذا الإصلاح بالنجاح في السنة المقبلة.

السيد غرافنبرغ (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أؤيد البيانات التي ألقاها الممثل الدائم لغيانا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، والممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لسانت كيتس ونيفيس بالنيابة عن مجموعة L.69 (انظر A/68/PV.46).

وتؤيد سورينام، جنباً إلى جنب مع غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الإصلاح المبكر لمجلس الأمن، بما في ذلك زيادة عدد أعضائه في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. فمن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الوقت قد حان لتمضي عملية المفاوضات الحكومية الدولية قدماً أخيراً على أساس المحادثات والحوارات والتفاعلات التي تستند إلى نص. لذا فإن وفد

وبالرغم من أن مناقشة هذه المسألة تجري لأول مرة في إطار لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) وتجري مناقشة الميزانية في سياق لجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة)، يكمن جوهر المسألة في رأينا في الحاجة إلى تسوية التزاعات في أجزاء مختلفة من العالم، التي بحكم طابعها يجب تناولها بطريقة غير تقليدية. وتقودنا تلك المسألة تحديدا إلى التفكير في الحاجة الماسة إلى تغيير النموذج الذي نستند عليه في مناقشاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن. وسيؤدي اتباع نفس المسار بلا شك إلى نفس النتيجة - ألا وهي عدم التوصل إلى اتفاق فيما بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

وبالنسبة للسلفادور، فإن تغيير النموذج يعني تغيير منطق إجماع الحرائق الذي يعرف حاليا أعمال مجلس الأمن. وبالتالي يمكن أن يعني هذا التصرف بالسلطة المنعية. وبطبيعة الحال، يعني اتخاذ إجراءات منعية، ضمن أمور أخرى، التصرف كنظام متكامل، خاصة فيما بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع هيئتهما الفرعية. ويمكن إيجاد ذلك أيضا في إصلاح مجلس الأمن الذي نتفاوض بشأنه لأننا نشير إلى طريقة أكثر ديمقراطية وشفافة بغية أن يضطلع مجلس الأمن بأعماله. كما يعني ذلك المزيد من التنسيق والتكامل بين أعمال الهيئات الأخرى التي تضطلع بولايات المنع.

وبالتالي، فإن دور الدول الخمس الدائمة العضوية يكون، أولا وقبل كل شيء، استخدام كل ما لديها من نفوذ سياسي لاستعراض الموارد المخصصة للأمم المتحدة لتعزيز تنمية الشعوب قبل اتخاذ قرارات عقابية واستخدام القوة لحل الخلافات. وبالتالي فإن تغيير النموذج يعني الانتقال من التنافس على موارد كوكبنا من خلال استخدام القوة، إلى التعاون فيما بين شعوب كوكبنا حيث يمكن أن يستفيد ٧ بلايين إنسان من وسائل العيش الكريم وفرصة تشكيل مصيرنا في سلام

ولا يقل أهمية عن ذلك قرار الرئيس بتشكيل فريق استشاري مكون من السفراء بهدف تقديم الاقتراحات والأفكار للنهوض بهذه المفاوضات الحكومية الدولية الهامة. وكما قال الرئيس نفسه، لا يتمتع الفريق الاستشاري بأي سلطة على الإطلاق لاتخاذ مواقف أو وضع وثائق التفاوض الحكومية الدولية، بل يمكنه أن يقترح فحسب خطط عمل ممكنة لتتخذ فيها الجمعية العامة وتتخذ إجراءات لاحقة بشأنها، وهو الأمر الذي نثمنه إلى حد كبير.

وموقف السلفادور فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن معروف على نطاق واسع، وكان لنا شرف المشاركة في معظم المناقشات بشأن هذه المسألة عبر الزمن. وبالتالي، فلا أنوي توضيح موقفنا مرة أخرى في هذه الجلسة، ولكنني سألخص الأمر في تأييدنا الحاسم لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كلتا الفئتين - الدائمة وغير الدائمة. ويؤيد بلدنا تطلعات ألمانيا، والبرازيل، والهند، واليابان إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن مع حق النقض. كما نوافق على أنه من الأهمية بمكان أن يخصص في التمثيل الإقليمي مقعدان دائمان لأفريقيا في مجلس الأمن ومقعد واحد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونتفق مع معظم الوفود أن هناك حاجة إلى إصلاح وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن من أجل تعزيز شفافيته وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه، فضلا عن العلاقة المتنامية والأكثر موضوعية فيما بين مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان التأكيد على أنه، من خلال تنفيذ عمليات السلام، فإن المسائل المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في السياق الأوسع نطاقا لتنفيذ ولاية مجلس الأمن التي تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين أدت تدريجيا إلى تغيير في واقع العلاقة بين ولايات مجلس الأمن والجمعية العامة، نظرا إلى الاحتياجات الواضحة للعمل الجماعي.

المجلس وإجراءات اتخاذ القرار وإلغاء حق النقض - ليصبح المجلس أكثر شفافية، ويتسم عمله بالديمقراطية، ويكون أكثر تمثيلاً لعضوية الأمم المتحدة البالغة ١٩٣ دولة.

كما تعلمون، إنّ عدد دول القارة الأفريقية قد بلغ ٥٤ دولة، وإنّ تمثيلها في مجلس الأمن، وهو تمثيل غير دائم، لا يتناسب مع هذا العدد، ولا مع الموضوعات ذات الشأن الأفريقي التي يبحثها المجلس، والتي تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من المسائل المدرجة أمام المجلس. وبناء عليه، لا بدّ أن يؤخذ في الاعتبار، في عملية إصلاح مجلس الأمن، الموقف الأفريقي الوارد في إعلان سرت عام ١٩٩٩ وتوافق إيزولويني عام ٢٠٠٥، اللذين يطالبان بمقعدين دائمين على الأقل، مع جميع الصلاحيات والامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، وبخمسة مقاعد غير دائمة. وعلى هذا الأساس يجب النظر إلى الموقف الأفريقي الذي يمثل تطلعات القارة بأكملها. كما أنّ الموقف الأفريقي يتميّز بالمرونة حيال حقّ النقض، إذ يدعو إلى إلغائه مستقبلاً، والمطالبة به ما دام قائماً.

ويؤيد وفد السودان الموقف العربي الذي تمّ الاتفاق عليه في قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٠، الذي عُقد في سرت، وموقف المجموعة الإسلامية الممثلة في منظمة التعاون الإسلامي.

تظلّ المفاوضات الحكومية الدولية حول إصلاح مجلس الأمن الآلية والمنبر الوحيدين المعتمدين للتفاوض حول مسائل إصلاح مجلس الأمن. ولا ينبغي أن يحلّ محلها أيّ منبر أو تجمع آخر. كما أنّ الإصلاح يجب أن يكون شاملاً وغير مقيد بتواريخ زمنية محددة أو متعجلاً لا يفي برغبة الأغلبية، وأن يحظى بدعم غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد النقشبندى (العراق): أود في البداية أن أتقدم باسم وفد بلدي بالشكر لسعادتكم، على الشرح الذي تقدّمتم به فيما يخصّ اختيار فريقكم الاستشاري، ونؤكد

واحترام وتعاون كامل. والاعتقاد بأن مستقبل البشرية يمكن أن يبني على أساس النموذج الحالي ليس غير واقعي فحسب، بل إسراف لكل أنواع الموارد في مهمة مستحيلة.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام السلفادور ببناء نموذج جديد لإصلاح مجلس الأمن. وبيّن تاريخنا أن ذلك ممكن. إنها ليست مهمة سهلة وغالباً ستكون هناك نكسات، ولكنه السبيل الوحيد للمضي في الاتجاه الصحيح وبناء مجتمع شامل جديد للجميع.

السيد محمد (السودان): يؤدّ وفد السودان أن يعبر عن تقديره لجهود السفير جون آش المتواصلة لجعل إصلاح مجلس الأمن من بين أولوياته خلال تولّيه رئاسة هذه الدورة. ويمتد شكرنا للسفير زاهر تانين على مساعيه وجهوده الحثيثة، بصفته رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية الخاصة بإصلاح مجلس الأمن.

كما نشكر لوفد الصين عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2) يوم أمس.

وينضمّ وفد السودان إلى بيّاني حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية (انظر A/68/PV.46).

لقد أخذ وفد السودان علماً بالقرار الخاص بتشكيل الفريق الاستشاري المعني بهذا الخصوص. وننوّه بأنّ هذا الفريق الاستشاري، كما ذكرتم، لا يعبر عن أيّ من المجموعات المتفاوضة أو الدول، وليس له دور تفاوضي، وإنما هو فريق استشاري. إنّ مساعي إصلاح مجلس الأمن ظلت مستمرة قرابة عقدين من الزمان دون طائل، في الوقت الذي تتطلع فيه غالبية أعضاء هذه الجمعية إلى إصلاحات هيكلية في مجلس الأمن. وإنه لأمر محزن ومثير للإحباط ألاّ يتم إحراز أيّ تقدم في مجالات الإصلاح الخمسة المشار إليها، والمذكورة في قرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ - والتي من بينها توسيع فئتي عضوية

وفيما يتعلق باستخدام حق النقض، إنّ وفد بلدي يطالب بتقييد استخدام هذا الحق إلى أقصى قدر ممكن، وذلك باتخاذ بعض الإجراءات التي تضع بعض الصعوبات أمام استخدام هذا الحق وحصره في الفصل السابع من الميثاق، وألاّ يكون استخدامه في حالات الإبادة الجماعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي.

إنّ غالبية التزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين ذات منشأ إقليمي. وهذا ما يجعلنا نعتقد بأهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في حلها وتسويتها بالطرق السلمية. وهذا ما يدفعنا إلى المطالبة بتفعيل الفصل الثامن من الميثاق، طالما أنّ ذلك لا يؤثر على التزامات المجلس ومسؤولياته بموجب الميثاق من جهة، وبما يعزز حقوق الإنسان وحمايتها من جهة أخرى.

السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أستهلّ كلمتي بالإعراب عن تقديرنا للرئيس على عقد هذه الجلسة لمناقشة مسألة يمثل هذه الأهمية. كما أودّ أن أهنئ السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على إعادة انتخابه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية للدورة الثامنة والستين الحالية.

وفيما نؤيد بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به سفير مصر أمس (انظر A/68/PV.46)، أود أن أعرض مزيداً من التوضيح لموقفنا حيال هذه المسألة التي تعتبرها حكومة بلدي بالغة الأهمية.

لقد أعرب وفد بلدي في مناسبات عديدة عن رأيه حول الجوانب المختلفة لإصلاح مجلس الأمن. لذا، سأجنّب الخوض في التفاصيل في هذه الجلسة. وسأكتفي بالتذكير الموجز بحقيقة راسخة مفادها أنّه نتيجة تطور الحالة الدولية والتزايد المتواصل في الفرص والتحديات الجديدة أمام المجتمع الدولي، نشأت حاجة إلى تحديد جذري للمجلس. وهذا النتيجة المسلّم بها

هنا على الدور الاستشاري دون التدخل في سير المفاوضات الحكومية الدولية.

كما نرحب بإعادة اختياركم لسعادة السفير زاهر تانين لرئاسة المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ونؤكد التزامنا وتعاوننا مع جميع الأطراف لإنجاح هذه المهمة التي نجتمع من أجلها لإصلاح مجلس الأمن.

ويؤكد وفد بلدي أهمية إصلاح مجلس الأمن وتوسعته، بفتيته الدائمة وغير الدائمة، ليصبح أكثر اتساقاً وحادثة وفعالية لأداء المهام المنوطة به وفقاً للميثاق في حفظ الأمن والسلم الدوليين، على أن يكون التمثيل العربي ضمن هذه التوسعة، لما تشكّله الدول العربية من ثقل إقليمي وجغرافي وسكاني.

يُعدّ العراق من الدول الأعضاء التي صدر بحقها عدد غير قليل من قرارات مجلس الأمن. ممّا دعانا إلى إيلاء أهمية كبيرة لمفاوضات توسيع العضوية في مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة، يتمّ التوافق بشأنها فيما بين الدول الأعضاء. كما تأتي مُطالبتنا بتوسيع عضوية المجلس استجابة للزيادة الحاصلة في عدد الدول الأعضاء، قياساً إلى ما كان عليه عند تأسيس المجلس، ولكي يكون أكثر تمثيلاً وشفافية وتوازناً، دون أن تؤثر هذه التوسعة على كفاءته وفعاليته.

وعلى الرغم من أنّ السنوات الماضية قد شهدت زيادة في جلسات مجلس الأمن المفتوحة، وتطوّراً في مشاركة الدول غير الأعضاء في المشاورات، عندما تتعرض هذه المشاورات لمصالح تلك الدول، فإننا نتطلع إلى أن تتضمن هذه الممارسات دعوة الدولة التي تتأثر مصالحها، لحضور مشاورات المجلس المغلقة والمتعلقة بها. ونحثّ على عقد المزيد من النشاطات والإحاطات الإعلامية للدول غير الأعضاء في المجلس، ممّا سيجتنب عليه تفعيل المادة ٣١ من الميثاق، بما ينعكس إيجابياً على مبدأ الانفتاح والشفافية في أعمال المجلس.

بالنظر إلى أهمية تلك العملية، أقدر للسفير آش اهتمامه وقيادته في ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. فمنذ بداية رئاسته، ما برح مهتما بالمضي قدماً في إصلاح المجلس. وفي رسالته المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب عن اعتزامه مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثامنة والستين، وهو تطور طيب. ونعتقد أن الجهود التي بُذلت في السنوات الست الماضية في إطار المفاوضات الحكومية الدولية جديرة بالثناء في سياق الطريق الطويل الذي يتعين قطعه للوصول إلى إصلاح المجلس. ويرحب وفدي باستمرار الجهود في ذلك الصدد، وهو على استعداد للمشاركة في العملية استناداً على النص، والتركيز على تحقيق نتائج. أود أن أكرر بأن إصلاح المجلس ينبغي أن تحفزه بقوة جميع الدول الأعضاء وأن يتقدم على أساس شامل وشفاف بصورة كاملة. لذلك نتطلع إلى المفاوضات بوصفها المنتدى الوحيد للتوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسألة.

أما فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة (A/68/2)، فحسبي أن أشير إلى المشكلة المزمعة المتمثلة في تمادي مجلس الأمن على عمل الأجهزة الرئيسية الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وحتى بعض الهيئات الفنية، من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذريعة الأمن. ويوجد أيضاً اتجاه يبعث على الجزع وهو تزايد تدخل المجلس في التشريعات وفي ممارسات وضع القواعد. إن اللجوء المتسرع وغير اللازم إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتهديد باستخدام الجزاءات في حالات لا تستدعي القيام بأي أعمال، من المسائل الأخرى التي تبعث على قلق جميع الدول الأعضاء والتي أضرت بمصداقية وشرعية قرارات المجلس. تلك الاتجاهات المقلقة، التي تتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة ينبغي وقفها والتخلي عنها.

تستند إلى التجربة وإلى حقيقة أن مجلس الأمن، بأساليب عمله وتركيبته الحالية التي عفا عليها الزمن، لا يمكنه أن ينجح في الاضطلاع بمسؤوليته الهامة جدا في صون السلم والأمن الدوليين.

ومن حسن الطالع أنه يوجد اتفاق عام بشأن هذه النقطة في ما بين الدول الأعضاء، ونتفق جميعاً تقريباً على أن أي إصلاح شامل للمجلس يستجيب لاحتياجات ومتطلبات عصرنا قد تأخر طويلاً.

إن حجم وتكوين المجلس، مثل أساليب عمله، من بين أهم جوانب إصلاح مجلس الأمن. فالتكوين الحالي لمجلس الأمن غير متوازن إقليمياً ولا يجسد جغرافياً حقائق عصرنا. لذلك فإن مجلس الأمن لا يمثل حقائق المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن إخفاق المجلس في تغيير تكوينه وإدخال تحسينات ملائمة على أساليب عمله وعلى عمليات اتخاذ القرارات فيه متجذر في تدني الثقة الدولية العامة الملحوظة في تلك الهيئة الهامة. ونتيجة ذلك، اهتزت صورة ومصداقية المجلس في أعين جميع الدول الأعضاء.

ونرى أنه ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي في التركيز على تحويل مجلس الأمن إلى هيئة دولية مساءلة تستجيب لجميع الدول الأعضاء والرأي العام، وينبغي لنا أن نعيد توجيه كل جهودنا نحو تلك الغاية. تلك هي الطريقة الوحيدة لجبر الضرر وتعزيز مصداقية المجلس. وتحقيقاً لتلك الغاية، توجد حاجة ملحة للعمل بكبد نحو تعزيز أساس تمثيلي وديمقراطي للمجلس. ولن نحقق ذلك الهدف إلا إذا واصلنا التمسك بإصلاح شامل للمجلس، إصلاح يشمل كل المجموعات الخمس المترابطة؛ وهي: فئات العضوية، ومسألة حق النقض، وحجم مجلس الأمن الموسع وأساليب عمل المجلس، ومسألة التمثيل الإقليمي، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة.

ومما يبعث على الاهتمام أنه يجري العمل بالفعل على المسألة الخامسة الواردة في المقرر ٥٥٧/٦٢، أي العلاقة بين المجلس والجمعية العامة، بالنظر إلى أن هذه المناقشة تضمنت مقدمة تقرير مجلس الأمن (A/68/2) ومناقشته، وقد عرضه الممثل الدائم للصين بالنيابة عن رئاسة المجلس لهذا الشهر. وبوسعنا أيضاً أن نقول بأن أساليب عمل المجلس التي هي جزء من البند الرابع من المقرر ٥٥٧/٦٢، هي بالفعل جزء من مناقشتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن. في ذلك الصدد، أود أيضاً أن أشير إلى المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن برئاسة أذربيجان في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7052). وفي الواقع أنه في الحالتين كليهما بوسعنا جميعاً أن نقر بأنه يمكن فعل المزيد لمعالجة للفجوات وأوجه القصور. وفي الواقع، تم التطرق بالفعل إلى البعض منها.

تعتقد الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أنه يجب إصلاح فئتي العضوية في المجلس، غير أن أي إصلاح، بما في ذلك جميع عناصر المقرر ٥٥٧/٦٢ يجب أن تشمل أوسع تأييد ممكن من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكن لا بد من أن تبدأ المفاوضات فوراً وأن تهتدي بالمقرر ٥٥٧/٦٢. وينبغي أن تكون جميع المسائل المشمولة في المقرر في وثيقة تضم جميع الخيارات المعقولة التي طُرحت حتى الآن. ومن ثم ينبغي لتلك الخيارات أن تخضع لسلسلة من المفاوضات القوية والصادقة في تلك العملية. يجب أن نتحاشى طائفة أخرى من المناقشات التي أصبحنا جميعاً معتادين عليها.

إن الممثلة الدائمة لسنغافورة في بيانها الأخير أمام مجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل، تكلمت عن نقطة بارزة وهي

”والحقيقة أنه من غير المرجح للدول الصغيرة الحصول على مقعد دائم في أي تشكيلة جديدة قد تنشأ

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البلدان التالية: بالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو وبلدي بابوا غينيا الجديدة.

نلاحظ أن الرئيس في بيانه المتعلقين بقبوله ترشيحه لمنصبه بالتزكية (انظر A/67/PV.87) وبافتتاح المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (انظر A/68/PV.5)، أعرب بوضوح عن أن جزءاً من جدول أعماله سوف يتضمن أيضاً التطرق إلى المسائل الراهنة المتعلقة بإصلاح الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. ويجري بالفعل حالياً اتخاذ عدد من التدابير لإصلاح مجلس الأمن. وما يقتضيه الآن تنشيط العملية. وفي ذلك الصدد، نعول على قيادة الرئيس ونكرر دعمنا القاطع له.

نشيد بتعيين السفير زاهر تانين ليتولى مرة أخرى رئاسة عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وشأننا شأن جميع الوفود العديدة الأخرى وكما جرى في الدورات السابقة، نعرب له مرة أخرى وبصورة جماعية عن تأييدنا وتقديرنا له على العمل الشاق الذي يقوم به، بل نتطلع قدماً إلى مواصلة قيادته.

إن إصلاح مجلس الأمن لا يزال يمثل قضية هامة في جدول أعمال الأمم المتحدة. فهو متجذر في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وتمت بلورته أيضاً في المقرر ٥٥٧/٦٢. وإذا ما أريد لعملية التفاوض الحكومية الدولية أن تكون فعالة، فلا بد من إجراء مفاوضات حقيقية ومخلصة بشأن جميع المسائل ذات الصلة وعلى نحو أكثر تحديداً بشأن المسائل الخمس المشمولة في المقرر ٥٥٧/٦٢، وبالتحديد، فئات العضوية، ومسألة حق النقض، ومسألة التمثيل الإقليمي، وحجم مجلس الأمن الموسع وأساليب عمل المجلس، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة.

مستمرًا ويمكن القيام بالمزيد من العمل، فإنه في الواقع يحرز تقدماً. والمسألة المتعلقة هي إصلاح مجلس الأمن.

وفي الختام، لئن كان الهيكل الحالي لمجلس الأمن قد خدم المجتمع الدولي بشكل جيد حتى الآن، فإن الوقائع الجغرافية السياسية الجديدة، إلى جانب التحديات الأمنية الجديدة والناشئة للقرن الحادي والعشرين - بما في ذلك الآثار السلبية لتغير المناخ وتداعياته الأمنية - تتطلب مشاركة أوسع من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عضوية مجلس الأمن وتداولاته. ونسلم بالالتزامات الداعمة لعملية الإصلاح التي ذكرها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في الماضي ومرة أخرى في هذه المناقشة. ومع ذلك، من الحقائق أنه ليس بوسعهم ولا بوسع فريق الرئيس الاستشاري إصلاح المجلس، لأن عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي التي عليها تحقيق ذلك الإصلاح. وهنا يكمن التحدي الذي يواجهنا جميعاً.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أشكر السيد نائب الرئيس. وأود أن أعرب عن شكري وتقديري لرئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، سعادة السيد جون آش، على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن تقرير مجلس الأمن (A/68/2) ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وأود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير ليو جيايي ممثل الصين، على تقديمه التقرير السنوي للمجلس (انظر A/68/PV.46).

ونعلق أهمية خاصة على مناقشة اليوم. وبذلت الدول الأعضاء جهوداً كبيرة في التعجيل بعملية الإصلاح، ومع ذلك لم يحدث تقدم ملموس بعد. وعالم اليوم ليس عالم منتصف القرن العشرين؛ وهيكل القوى الماضي لم يعد يتماشى مع حقائق الوضع الراهن. ونطلب التمثيل العادل في المجلس، بحيث لا يعكس فقط نظاماً دولياً عتيقاً لم يعد قائماً. فلا بد

عن إجراء إصلاح شامل للمجلس في المستقبل“ (انظر S/PV.7052، صفحة ١٩).

وربما يصبح بنفس القدر أن نكرر بأن العديد من الدول الأخرى قد لا تكون لديها حتى القدرة على العمل في ظل أي تشكيلة للمجلس. ومهما يكن من أمر، لا ينبغي أن يستبعد ذلك إمكانية توفر القدرة بالفعل لبعض الدول الصغيرة لكي تخدم في المجلس. والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تعمل حالياً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في أرجاء العالم.

ومع أن فيجي تساهم بالعدد الأكبر، فإن بعض الدول الأعضاء الصغيرة، مثل بالاو، تشارك أيضاً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالتالي، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ونرى أن جوانب المسألة الرئيسية الثلاثة للمقرر ٥٥٧/٦٢، المتصلة بالتمثيل الإقليمي، تمثل خياراً بديلاً حيث يمكن معالجتها بصورة أفضل فيما يتعلق بتمثيل الدول الصغيرة والصغيرة للغاية على أساس التناوب في إطار المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة. ونرى أن هذه المسألة آخذة في أن تنشأ في الوقت الحالي في المجموعات الإقليمية المختلفة، ولكن على أساس مخصص. وفوق كل اعتبار آخر، فإن السبب الرئيسي لبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ منخرطة في هذه المناقشة هو أنها، شأنها شأن جميع المسائل المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة التي نلتزم بها جميعاً، إحدى مسائل الحوكمة الأساسية.

وينبغي أن نشعر بالفخر بشكل جماعي لأن عملية الإصلاح التي بدأت نتيجة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ شهدت إنشاء لجنة بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلس حقوق الإنسان، الذي حل محل لجنة حقوق الإنسان. ومع أننا نقر بان إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة لا يزال

على الحاجة إلى الإصلاح الشامل على أساس العالمية والإنصاف والتوازن الإقليمي، مما يعالج جميع المسائل الجوهرية المتصلة مع غيرها. بمسألة العضوية والتمثيل الإقليمي وجدول أعمال المجلس وأساليب عمله واتخاذ القرارات فيه.

ونؤيد توسيع عضوية المجلس التي تنطوي على تخصيص مقاعد دائمة للدول العربية والأفريقية وغيرها من المجموعات غير الممثلة تمثيلاً مناسباً. ولا بد من معالجة مسألة الإصلاح بشكل شفاف ومتوازن وشامل. وينبغي أن تعكس آراء جميع الدول الأعضاء في العملية الراهنة التي استمرت لعدة سنوات بدون طائل؛ بينما نقدر جهود السفير تانين ممثل أفغانستان في قيادة وتنسيق عملية الاستعراض. ونؤمن بأن قوة جديدة لا بد من إدخالها في العملية حتى يتم التوصل إلى نتائج آنية ومعقولة. وتؤمن المملكة العربية السعودية بأن دمج الاقتراحات والمسائل المتعلقة بإصلاح المجلس وتوسيعه ينبغي أن يتم عقب التشاور مع الدول المعنية أو مجموعات الدول المعنية. وفي هذا الصدد، نفهم الموقف الأفريقي المشترك لإصلاح الإجحاف التاريخي فيما يتصل بتمثيل أفريقيا في المجلس؛ وكذلك الموقف العربي بطلب مقعد دائم للمجموعة العربية في أي توسيع مستقبلي في الفئة الدائمة. وهناك حاجة واضحة إلى تعزيز وجود العالم العربي والإسلامي في مجلس الأمن.

وينطوي التقرير السنوي للمجلس على مسائل ذات أهمية قصوى. ونرحب بإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لفحص هذا التقرير فحوا عميقاً قبل البت فيه. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار عقد اجتماع منفصل حول هذا الموضوع في هذه السنة، مما يعطي الدول الأعضاء مزيداً من الوقت لتحليل محتوى التقرير، ومن ثم تعزيز نوعية النقاش. وتؤمن المملكة العربية السعودية إيماناً قوياً بأن الشفافية والشمول أمران أساسيان لتحسين أساليب عمل المجلس. والنهوض بهذه المبادئ سوف

من أن يحل محله التمثيل المنصف والمناسب لعالم القرن الحادي والعشرين هذا. وبذا، فإن أهم القرارات المتصلة بالأمن والسلم الدوليين، التي حتماً تؤثر علينا جميعاً، يمكن اتخاذها من جانب الغالبية العظمى الممثلة حقاً للمجتمع الدولي. ومصالح المجتمع الدولي في المسألة قيد النظر بديهية. ومناقشة اليوم حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة تمثل فرصة ممتازة لتحديد أوجه القصور في المجالات التي تتطلب تعديلاً وتحسيناً.

لقد فشل مجلس الأمن في معالجة الحالة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وهذه قضية قيد النظر في المجلس لما يزيد عن ستة عقود. هذا الفشل في ضمان الأمن والسلم الدوليين وفي تحقيق استعادة الحقوق لمن يستحقها قد شجع إسرائيل على مواصلة تصعيد انتهاكاتهما للقانون الدولي وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني ومواصلة سعيها لتغيير الوضع على الأرض.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الأزمة السورية متسمة مع نظام يعتمد على قمع إرادة شعبه بالقوة الوحشية والقتل وتشريد الملايين تحت أعين مجلس مشلول بإساءة استخدام حق النقض (الفيتو). وطموحات وتطلعات الشعب السوري وإرادة المجتمع الدولي الممثلة في الجمعية العامة وقراراتها المعتمدة والآراء بالإجماع لأعضاء المنظمات الإقليمية تمت تجاهلها ولم يتم تفعيلها بشكل مناسب من جانب مجلس الأمن. وكل ذلك يعيد التأكيد على الخطر الظاهر للتأخر في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لتحقيق السلام في منطقتنا وفي أصقاع العالم كافة.

ولذلك، فإن المملكة العربية السعودية تدعو إلى إصلاح عميق وشامل لمجلس الأمن بزيادة عدد أعضائه والتخلي عن حق الفيتو أو تقييد استخدامه لتمكين المجلس من الاضطلاع بالتزاماته صوب الحفاظ على الأمن والسلم في العالم. ونؤكد

ختاما، أحث جميع الأعضاء على اتخاذ جميع المبادرات الممكنة لتسريع عملية الإصلاح الشامل، والتي يؤمل أن تؤدي إلى حل الأزمات الحالية والحفاظ على السلام والأمن في العالم.

السيد ديل كامبو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تعرب شيلي عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية الذي تنتمي شيلي إلى عضويته. وبالمثل، تود شيلي أيضا أن تعيد التأكيد على روحها البناءة في هذه العملية الحكومية الدولية وتأمل أن نكون قادرين على التوصل إلى توافق في الآراء في وقت مبكر بخصوص إصلاح مجلس الأمن.

فتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، من جهة، وتوسيع تكوينه، من جهة أخرى، لن يُحسننا فعالية هذا الجهاز الرئيسي فحسب، ولكن سيضمنان أيضا شرعيته. وفي هذا الصدد، فإن شيلي منفتحة على مختلف مبادرات الدول الأعضاء والهيئات العاملة في إطار الجمعية العامة التي تسعى إلى إعطاء دفعة للعملية الحكومية الدولية التي تشكل القناة الوحيدة المتاحة للجمعية العامة لإصلاح مجلس الأمن.

ولذلك، نعرب عن ثقتنا في المبادرات التي اتخذها رئيس الجمعية العامة، السفير آش، مؤخرا. ويمكن للفريق الاستشاري أن يقدم دائما أفكارا مبتكرة يمكن أن تساعد على تهيئة الظروف لإعطاء هذه العملية الزخم السياسي. ووفد بلدي مستعد لتقديم مقترحات محددة من أجل التصدي لهذا التحدي الذي يؤثر على أداء المنظومة وفعاليتها الكلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة في إطار مناقشة البندين ٢٩ و ١٢٣ من جدول الأعمال.

وأعطي الكلمة الآن لممثل المغرب الذي يرغب في الكلام في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الممثلين بأن البيانات

يعزز محاسبة المجلس أمام عموم العضوية؛ وتحسين أساليب العمل سيدعم فعالية المجلس كذلك.

وندرك أن المجلس قد اتخذ خطوات هامة بمرور الزمن لتحسين فعالية عمله وللافتتاح على الدول غير الأعضاء.

ولكن حرصا على كفاءة المجلس وفعاليته بوجه عام، ينبغي له أن يكرس المزيد من الوقت والجهد للقضايا الجوهرية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، طبقا لمسؤوليته الأساسية، وأن يحجم عن التعدي على ولايات الهيئات الأخرى.

والمملكة العربية السعودية تكرر نداءها إلى الأعضاء الدائمين بالامتناع عن ممارسة حق النقض في حالات الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية أو التطهير العرقي لأن القيام بذلك يمنع المجلس من الدفاع بشكل فعال عن القيم والمبادئ الأساسية للبشرية.

والسعودية تدعو إلى تعزيز الشراكات بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ونعتقد أن جعل التفاعلات بين المجلس والمنظمات الإقليمية أكثر تواترا يمكن أن يكون له دور هام في حل الأزمات الخطيرة التي تؤثر على مناطق هذه المنظمات.

ونحترم قرار رئيس الجمعية العامة بإنشاء فريق استشاري ونفهم أن الغرض من الفريق هو أن يكون بمثابة فريق استشاري غير رسمي لرئيس الجمعية العامة بشأن عملية الإصلاح. غير أننا نود أن نعرب عن قلقنا إزاء عدم وجود أي تمثيل في الفريق الاستشاري لأي من أعضاء جامعة الدول العربية أو منظمة التعاون الإسلامي اللتين تشكلان ١١ في المائة و ٣٠ في المائة من إجمالي عضوية الأمم المتحدة. ونريد أيضا أن نضمن ألا يكون الهدف من الفريق الاستشاري أن يحل محل المفاوضات الحكومية الدولية بأي وجه من الوجوه.

نشير أيضا إلى كذبة في بيان الجزائر تتعلق بالإشارة إلى مشروع قرار لمجلس الأمن يقترح توسيع ولاية البعثة. فذلك لا وجود له إلا في مخيلة الجزائر. ولم يُشر أي مشروع قرار قدم إلى أعضاء المجلس للنظر فيه إلى مثل هذا التوسع.

وعلاوة على ذلك، أشار ممثل الجزائر إلى استبعاد ممثل جبهة البوليساريو من التكلم في ركن الصحافة. وأود أن أذكره بأن هذا المنبر مُخصص للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولنتخيل الموقف الذي سنجد أنفسنا فيه لو كان مفتوحا أمام أي شخص. فالأمم المتحدة لها قواعدها وممارساتها. غير أنه لا يبدو أن الجميع على استعداد لاحترام هذه القواعد. والاقتراح الجزائري لا أساس له وغير معقول.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٢٩ و ١٢٣ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أستشير الأعضاء بشأن عقد جلسة يوم الخميس الموافق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك من أجل إعطاء الوفود المهمة التي ترغب في مواصلة المداولات بشأن تقرير مجلس الأمن الفرصة للقيام بذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عقد جلسة عامة بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال يوم الخميس الموافق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

الواردة في حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر (انظر A/68/PV.47). إن ممثل الجزائر، الذي لا يزال بلده يدعي أنه ليس بطرف في الصراع، يجد سبيلا للإشارة إلى الحالة في ما يتعلق بالصحراء الغربية حتى أثناء النظر في تقرير مجلس الأمن (A/68/2) وإصلاح هذا الجهاز الرئيسي الهام من أجهزة الأمم المتحدة.

ولدى أعضاء الجمعية العامة الآن دليل، إذا كانت ثمة حاجة إلى دليل، على أن الجزائر هي الطرف الفاعل الرئيسي بل وحتى الطرف المحرك في الصراع بشأن الصحراء الغربية. فقد قال ممثل الجزائر، الذي يبدو أنه لم يقرأ تقرير مجلس الأمن، إن تلك الوثيقة لا تعبر عن حالة المشاورات غير الرسمية بشأن قضية الصحراء الغربية. وأود تبصيره بإحالاته إلى الصفحة ٣٨ من التقرير، والتي كان من بين ما جاء فيها، في إطار وصف المشاورات التي جرت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أن الممثل الخاص قال إن الوضع في الصحراء الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظل مستقرا وأن قدرة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على تقديم تقارير عن الحالة قد تحسنت.

وجاء فيها أيضا أن أعضاء مجلس الأمن أعربوا عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المغرب من أجل تحسين الظروف المعيشية للصحراويين وأعربوا عن الدعم المطلق للبعثة وللمبعوث الشخصي للأمين العام. وأكد معظم أعضاء المجلس أن إيجاد حل سياسي يقبله الطرفان هو الحل الوحيد الدائم للصراع. ونوهت جميع الوفود بالإصلاحات التي نفذها المغرب في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنتان التابعتان له في العيون والداخلية، وتعاونيه مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.